الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف

16–20 نيسان/أبريل 2020

اللجنة الدائمة
للتنمية المستدامة

C-II/142/DR
15 كانون الثاني/يناير 2020

تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين

مشروع قرار مقدم من المقررين المشاركين

السيد أ.غريفروي (بلجيكا)، والسيد ب. ماريرو (كينيا)، والسيدة س.م دينيشا (رومانيا)

إن الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) إذ تعتمد الإعلان السياسي لقمة أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2019، التي تؤكد الالتزام بخطة العام 2030 للتنمية المستدامة، مع الدعوة إلى إجراءات سريعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(2) وإذ تؤكد على أن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين هما رئيسيين وشاملين لأهداف التنمية المستدامة، ما يتيح الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ويقلص التدهور البيئي، والتلوث والنفايات وينظر في كل مرحلة من دورة الحياة مع توفير فرص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يساهم في القضاء على الفقر وفي الازدهار المشترك،

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

(3) وإذ تستذكر الالتزام الذي تعهد به في الإعلان الوزاري لجمعية البيئة للأمم المتحدة للعام 2019 حكومات من جميع أنحاء العالم من أجل "تحسين استراتيجيات إدارة الموارد الوطنية مع نهج وتحاليل دورة الحياة الكاملة لتحقيق كفاءة في استخدام الموارد، والاقتصادات منخفضة الكربون،

(4) وإذ تعي أن الارتفاع المتزايد المستمر لاستهلاك المواد عالمياً وإذ تدرك أن الزيادة السريعة المستمرة في استهلاك المواد في جميع أنحاء العالم والبصمة المادية للفرد الواحد تهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والتي تعتبر ضرورية لتنفيذ خطة العام 2030 بطريقة متكاملة، وتؤكد على الحاجة الملحة لتحسين الموارد الكفاءة، والحد من النفايات وممارسات الاستدامة السائدة في جميع القطاعات الاقتصادية من أجل منع الإفراط في استخراج الموارد وزيادة تردي البيئة،

(5) وإذ تلاحظ أنه وفقاً لتقرير لفجوة الدائرية للعام 2019، 92،8 مليار طن من الكتلة الحيوية، وأنواع الوقود الأحفوري والحديد والمعادن التي تدخل ضمن الاقتصاد سنوياً، تم فقط تمت إعادة استخدام نسبة 9% منها، وأن 62% من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، ما عدا تلك الناتجة عن استخدام الأراضي والحراجة، يتم إصدارها عند استخراج المنتجات وتحضيرها وتصنيعها مقارنة بـ 38% من انبعاثات غازات الدفيئة من صدور المنتجات والخدمات واستخدامها، والتأكيد على أنه رغم هذه الأرقام، إن الاستخدام العالمي لهذه المواد يستمر في التسارع وقد يتضاعف بحلول العام 2050 من دون اتخاذ أي إجراءت،

(6) وإذ تعي أن سعر المنتوجات لا يؤثر دائماً على التكاليف البيئية والاقتصادية، مثل تأثيرات التلوث أو الأجر المنخفض، التي تؤثر سلباً على صحة الناس وعلى نوعية حياتهم،

(7) وإذ تؤكد أن الرقمنة والاقتصاد الدائري، والتفاعل بينهما، يتيحان فرصاً جديدة للإنتاج والاستهلاك بطريقة مستدامة ويمكنهما أن يكونا بمثابة محركين رئيسيين للتنمية المستدامة،

(8) وإذ تلاحظ أن العالم هو حالياً في خضم توفير اقتصاد دائري وثورة رقمية، وكلاهما يملك القوة على تحويل اقتصادنا ومجتمعاتنا،

(9) وإذ تلاحظ أيضاً أنه يتم الآن بذل جهود كبيرة من قبل صانعي السياسات لتعزيز التحولان معاً وتنظيمهما، ولكن غالباً من دون التوفيق بين جهودهم أو بناء جسور بين السياسات،

(10) وإذ تشدد على أنه من خلال "الرقمنة من أجل التنمية"، يتم النظر في كيف يمكن أن تغير الرقمنة حياة الناس وكيف يمكن أن يعمل الاتحاد الأوروبي في شراكة اقتصادية مع البلدان النامية، بدلاً من توفير المساعدة الإنمائية، لتوفير فرص العمل والنمو الاقتصادي،

(11) وإذ تلاحظ أن الرقمنة تنشئ منصات رقمية مبتكرة، وتساعد على توفير أنواع جديدة من الأسواق، التي يمكن أن تقوم على الوسائل الافتراضية للمنتجات والإجراءات وتسهل الربط الشبكي الأسهل والأكثر فعالية، والتعاون والمشاركة،

(12) وإذ تأخذ بالاعتبار أن الرقمنة تساعد على خفض التكاليف وزيادة الكفاءة، بما في ذلك الكفاءة في استخدام الموارد،

(13) وإذ تشدد على الدور الرئيسي لتعليم الرقمنة الدولية ومنصات التعاون، غالباً مع تكنولوجيات افتراضية للتعلم والتواصل والمشاركة،

(14) وإذ تعي أن الرقمنة ليست هدفاً بحد ذاتها، ولكنها أداة تمكينية ومسرعاً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17،

(15) وإذ تلاحظ أن الرقمنة تشكل خطر حدوث اضطرابات جديدة وأوجه عدم مساواة أعلى بسبب الفجوة الرقمية، وإذ تعرب عن تصميمها على معالجة تلك المخاطر،

(16) وإذ تؤكد أن التحول إلى اقتصاد دائري من شأنه أن يتيح للبلدان جني فوائد التصنيع، وزيادة الرفاه وتقليل التعرض لأسعار الموارد والصدمات البيئية، من دون استنفاد أرصدة الموارد الطبيعية المحدودة والمساهمة في التدهور البيئي،

(17) وإذ تؤكد أن تنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري في القطاعات الرئيسية يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتصدي بنجاح لتغير المناخ،

(18) وإذ تلاحظ أن الطلب على المنتجات التي تؤدي إلى استهلاك غير مستدام للمواد والطاقة يمكن أن يحل محل الخدمات إلى حد ما،

(19) وإذ تأخذ في الاعتبار أن تحقيق كفاءة الموارد والانتقال إلى الاقتصاد الدائري يتطلب التنسيق بين الوكالات لمواءمة السياسات في القطاعات المختلفة – مثل التجارة والتعليم والتمويل – كجزء من جدول أعمال كفاءة الموارد، وأن توفير طلب المستهلك للمنتجات المتاحة للموارد يشكل تحدياً، حيث قد لا تكون المنتجات المستدامة بيئياً متاحة بسهولة أو ميسورة التكلفة أو سهلة الاستخدام أو وظيفية وجذابة للمستهلكين، وخاصة في المراحل الأولى من تنميتها،

(20) وإذ تقر باعترافات الرقمنة لتعزيز الاقتصاد الدائري ويشدد على أن المبادئ المتعلقة بالاقتصاد الدائري والمستدام يجب أن تكون في صميم الرقمنة،

(21) وإذ تعلم بأن الرقمنة والاقتصاد الدائري يستفيدان الآن من "أشكال الوساطة التكنولوجية": إنترنت الأشياء، الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وطباعة ثلاثية الأبعاد، والواقع المدمج والبيانات المتسلسلة.

(22) وإذ تلاحظ أن الرقمنة والاقتصاد الدائري ضروريان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن حدود كوكبنا وأنه من الضروري السيطرة على الاستهلاك الواسع النطاق للموارد الطبيعية وتوسيع نطاق الموارد الثانوية، بالإضافة إلى السعي إلى استخدام الاقتصاد القائم على الخدمات.

(23) وإذ تقر أيضاً بأن الاقتصاد الدائري والرقمنة يساهمان في نمو اقتصادي متكافئ وتمكين النساء اقتصادياً والعمل الجماعي الذي يقوده الشباب.

(24) وإذ تؤكد أيضاً أن التحول الناجح إلى اقتصاد دائري وسياسة التطور الرقمي يتطلبان طموح وتغيير أساسي للرؤية على جميع الأصعدة، تتخطى بأشواط خطتي المعيار الرقمي والسياسة البيئية،

(25) وإذ تشدد على تطبيق النظم الرقمية والاقتصاد الدائري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب مقاربة نظامية من نهج وطني منتظم، مع مشاركة جميع قطاعات المجتمع- الحكومة والبرلمان، السلطات المحلية، القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات العلمية والمواطنين – بالإضافة إلى التعاون الدولي.

1. تدعو البرلمانات، كجزء من جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لإعطاء الرقمنة والاقتصاد الدائري المزيد من الأهمية لجدول الأعمال السياسي؛

2. تدعو البرلمانات إلى تعزيز السياسات العامة الإقليمية والوطنية التي ترتكز على تطبيق مبادئ ومقاييس نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري، ولاعتماد الإطار القانوني المناسب لتنفيذها؛

3. تحث البرلمانات لتعزيز الأطر التنظيمية المناسبة، بما في ذلك الحوافز المادية والاقتصادية، مع النظر إلى تمكين نماذج الاقتصاد الدائري من أجل تسليم المنتجات والخدمات المستدامة القابلة للتطوير والتنافسية من ناحية السعر والنوعية والملاءمة مسهلاً بذلك التحول إلى استهلاك وإنتاج مسؤولين؛

4. تدعو البرلمانات والحكومات إلى تحديد أوجه التآزر بين الاقتصاد الدائري والخطط الوطنية الموجودة، وتحديد تقييم حجم الفرص في نقل الاقتصاد الدائري؛

5. تدعو أيضاً البرلمانات إلى اعتماد تشريعات تعالج هدر الأغذية وفقدانها في كل مرحلة ومستوى من سلسلة الإمداد بالأغذية، وتحفيز استخدام التكنولوجيات الجديدة لإنشاء نظام زراعي وغذائي متكامل يكون فيه استخدام الأغذية على النحو الأمثل وفقدان وتقليل تبديد الموارد؛

6 .تحث البرلمانات على دعم السياسات التي تشجع على إعادة تدوير الموارد، والسيطرة على استهلاك المواد الأولية، واستخدام الموارد الوفيرة لتسهيل الإدارة المستدامة للموارد، ويدعوهم إلى تشجيع نماذج الأعمال والخدمات الجديدة التي لا تعتمد على الاستهلاك الشامل للمواد الأولية؛

7 . تطلب من البرلمانات ضمان أن يتبع أداء جميع المؤسسات العامة، المركزية والمحلية، نهجاً أكثر شمولية تجاه الاستدامة، مع دمج مبادئ الاقتصاد الرقمي والدائري، بما في ذلك اعتماد أطر تشريعية مستدامة للمشتريات العامة؛

8. تدعو البرلمانات إلى تشجيع تعاون السياسات الدولية وتنسيق المعايير والأنظمة والسياسات المتعلقة بالاقتصاد الدائري؛

9. تدعو البرلمانات إلى تهيئة بيئة مواتية لتطوير الحلول الرقمية وتطبيقها، مثل إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي والبيانات المتسلسلة، التي تهدف إلى تعظيم إمكانات الاقتصاد الدائري.

10. تدعو أيضاً البرلمانات، كجزء من الجهود لتوفير بيئة مواتية للرقمنة، والاقتصاد الدائري، للتركيز بشكل خاص على السياسات المتعلقة بالبيانات، والهيكل المشترك للبيانات؛

11. تدعو البرلمانات لتشجيع البحث، والتطور، وتبادل المعارف للاستفادة من الممارسات التجارية المبتكرة، القائمة على الرقمنة والاقتصاد الدائري وتطويرها، ومضاعفتها؛

12. تدعو أيضاً البرلمانات إلى تشجيع تنفيذ منتديات أصحاب المصلحة لزيادة الوعي في البلدان، والسلطات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات التجارية حول الروابط القائمة بين الرقمنة والاقتصاد الدائري؛

13. تناشد البرلمانات لتضمن أنّ وكالات التنمية الوطنية لديها تطبق نماذج الرقمنة، والاقتصاد الدائري في برامج بناء القدرات، والمساعدة المالية والتقنية، التي تهدف إلى تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولين؛

14. تدعو البرلمانات إلى توفير بيئة مواتية لحصول المواطنين على الحلول الرقمية، وتطبيق حوافز للقطاع الخاص من أجل تصميم منتجات أكثر دائرية، واستخدام المواد الخام الثانوية؛

15. تدعو أيضاً البرلمانات والحكومات إلى تخصيص موارد مالية ملائمة لتشجيع تطور نماذج أعمال الرقمنة والاقتصاد الدائري، مع تمكين الشباب، والنساء خاصة المنظمين للمشاريع؛

16. تشجع البرلمانات على دعم الجهود المبذولة من المؤسسات الإقليمية، والمحلية لتعزيز الاستدامة الحضرية من خلال تطوير المدن الذكية الشاملة، والآمنة، والصامدة، والمستدامة التي تحسن رقمياً التواصل، والنقل، والطاقة، والبيئة، بحسب مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري؛

17. تؤكد على الحاجة الملحة للعمل في سبيل بيئة دائرية من خلال اعتماد ممارسات البناء التي تقلل من استخدام المواد الخام للتخفيف من الانبعاثات، عبر زيادة معدل استخراج نفايات البناء والهدم، وعبر تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتمديد عمر المباني القائمة؛

18. تدعو البرلمانات لإدراج نماذج الاقتصاد الدائري في الاستجابة الوطنية لتغير المناخ؛ وتدعوها إلى ضمان أن تتضمن سياسات واستراتيجيات تغير المناخ تدابير لتحقيق أقصى استفادة من المنتجات من خلال زيادة استخدامها، وتمديد عمرها، ولتعزيز إعادة التدوير (استخدام النفايات كموارد)، وتعزيز تصميم دائري يقلص من استهلاك المواد، ويستخدم حلولاً بديلة لديها انبعاثات كربون أدنى؛

19. تدعو البرلمانات إلى دعم اعتماد معايير بيئية واجتماعية سليمة لصناعات استخراج المعادن، واعتماد معايير، وأطر سياسات تضمن إعادة التدوير المستدام للمواد الخام؛

20. تطلب من البرلمانات ضمان أن الحكومات تستثمر في البنية التحتية الرقمية الملائمة لتغطية الإنترنت، والتواصل، والأمن السيبراني من أجل تمكين الاقتصاد الدائري، والرقمنة من أجل التنمية لتحقيق إمكاناتهم الكاملة؛

21. تدعو البرلمانات إلى المساعدة في العثور على التمويل لأفكار أعمال جديدة، مستندة إلى الاقتصاد الدائري، والرقمنة، من أجل تحويلها إلى نماذج أعمال ناجحة، لتعزيز إعادة تشكيل نماذج الأعمال، وإعادة تحديدها عند اللزوم، ولتغيير نمط التفكير من عمل موجه نحو المنتج، إلى نماذج الخدمات؛

22. تدعو البرلمانات إلى تحفيز إقامة الشبكات الوطنية، والدولية، والتعاون بين المدارس، وأصحاب المصلحة ذات الصلة (مثلاً الشركات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية) للتوصل إلى حلول رقمية لمواجهة التحديات المتعلقة بالاقتصاد الدائري، مثلاً من خلال تشجيع الاستحداث عبر المنافسات، والهاكاثون؛

23. تدعو البرلمانات إلى ضمان أن الجهود المبذولة لتسريع التحول إلى الرقمنة، والاقتصاد الدائري تعالج المخاطر المحتملة، مثل زيادة استخدام المواد، والطاقة، وزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، وتعميق الفجوة الرقمية بين البلدان، وفيها، وزيادة البصمة البيئية لصناعة تكنولوجيا المعلومات، وكذلك، العواقب السلبية للتحول فيما يتعلق بالأمن وصحة الإنسان؛

24. تناشد الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلماناته الأعضاء لتعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى من أجل جمع الأدلة حول الاقتصاد الدائري، والبيئة، والرقمنة، من أجل تقييم التفاعل بينها، وتعزيز وضع المعايير؛

25. تدعو البرلمانات إلى دعم استخدام البيانات الرقمية الموحدة، والقابلة للمقارنة، وذات النوعية العالية، التي تم تجميعها، وتحليلها، وإدارتها على النحو الملائم؛

26. تطلب من البرلمانات "عدم استخدام الإديولوجيا" في النقاش حول تبادل البيانات من خلال التمييز بين أنواع البيانات المختلفة، وإقامة نظام بيانات عادل، وعملي يستند إلى المنطق، عبر ضمان الوصول العادل إلى البيانات، وكذلك، حماية البيانات العادلة، بحسب النظام الأوروبي العام لحماية البيانات، وحقوق الملكية الفكرية، وغيرها من الأطر القانونية ذات الصلة؛

27. تشجع البرلمانات والحومات على المشاركة في الحوار بين أصحاب المصلحة (مثلاً، المجتمع المدني، والشركات، والإدارات)، من أجل زيادة وعيها بأهمية توفير بيانات مفتوحة، وتحويلهم إلى مشاركين فاعلين في اقتصاد البيانات، ومشاركين في المعرفة، عندما يكون ذلك ممكن من الناحية القانونية؛

28. تدعو البرلمانات إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى معالجة افتقار الناس إلى المهارات الرقمية الأساسية، ومحو الأمية الإلكترونية، وتهدف إلى زيادة عدد صناعة تكنولوجيا المعلومات، والذكاء الاصطناعي، والبيانات المتسلسلة، وغيرها من المجالات الرقمية، كوسيلة للتسريع في التحول الرقمي؛

29. تدعو الحكومات إلى إدراج المهارات الرقمية، وأسلوب حياة دائري في التعليم، في أقرب وقت ممكن؛

30. تدعو البرلمانات إلى تبادل المعلومات، وأفضل الممارسات وتنفيذ برامج بناء القدرات، بهدف زيادة الوعي، والمعرفة لدى البرلمانيين حول التفاعل بين الرقمنة، والاقتصاد الدائري، وقدرته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك، والإنتاج المسؤولين؛

31. تطلب من الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلماناته الأعضاء العمل في سبيل تطبيق الحلول الرقمية، ونماذج الاقتصاد الدائري في السياسات الوطنية، والتعاون الدولي من أجل أهداف التنمية المستدامة، كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بشكل فعال، بحلول العام 2030.

142nd IPU ASSEMBLY
AND RELATED MEETINGS
Geneva, 16–20 April 2020

Standing Committee on
Sustainable Development

C-II/142/DR
15 January 2020

Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production

***Draft resolution* submitted by the co-Rapporteurs**
Mr. A. Gryffroy (Belgium), Mr. P. Mariru (Kenya) and Ms. S.-M. Dinică (Romania)

The 142nd Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Fully endorsing* the Political Declaration of the Sustainable Development Goals (SDGs) Summit of September 2019, which reaffirms the commitment to advance the 2030 Agenda for Sustainable Development, while calling for accelerated action in order to achieve the SDGs,

(2) *Stressing* that responsible consumption and production are pivotal and cross-cutting elements of the SDGs, which enable the efficient use of natural resources, minimize environmental degradation, pollution and waste, and consider each stage of the life cycle while creating opportunities for social and economic development, thus contributing to poverty eradication and shared prosperity,

(3) *Recalling* the commitment undertaken in the Ministerial Declaration of the 2019 United Nations Environment Assembly by governments worldwide to "improve national resource management strategies with integrated full life-cycle approaches and analysis to achieve resource-efficient and low-carbon economies",

(4) *Aware* that the continuing rapid increase of worldwide material consumption and the material footprint per capita jeopardizes the achievement of the SDGs, particularly responsible consumption and production, which are essential for implementing the 2030 Agenda in an integrated way, and stressing the urgent need to improve resource efficiency, reduce waste and mainstream sustainability practices across all economic sectors in order to prevent the over-extraction of resources and further environmental degradation,

(5) *Noting* that, according to the 2019 Circularity Gap Report, of the 92.8 billion tonnes of biomass, fossil fuels, metals and minerals that enter the global economy annually, only nine per cent are reused, and that 62 per cent of global greenhouse gas emissions, excluding those from land use and forestry, are released during extraction, processing and manufacturing of goods, compared to 38 per cent of greenhouse gas emissions from the delivery and use of products and services, and stressing that, despite these figures, the global use of materials continues to accelerate and could double by 2050 without action,

(6) *Aware* that the price of products does not always reflect environmental or social costs, such as pollution effects or underpaid labour, which have a negative impact on people's health and quality of life,

(7) *Emphasizing* that digitalization and the circular economy, and the interplay between them, offer new opportunities for producing and consuming in a sustainable way and can act as key drivers of sustainable development,

(8) *Noting* that the world is currently in the midst of the creation of a more circular economy and of the digital revolution, both of which have the power to transform our economy and society,

(9) *Noting also* that enormous efforts are currently being made by national and international policymakers to promote and regulate both transitions but mostly without aligning their efforts or creating bridges between policies,

(10) *Underscoring* that, through "digital for development" (D4D), consideration is being given to how digitalization could change people's lives and how the European Union could work in economic partnership with developing countries, rather than providing development assistance, to create jobs and economic growth,

(11) *Noting* that digitalization gives rise to novel digital platforms, helps create new kinds of markets, which can be based on virtualization of products and processes, and facilitates easier and more efficient networking, collaboration and co-creation with stakeholders,

(12) *Bearing in mind* that digitalization helps to cut costs and increase efficiency, including efficiency of resources,

(13) *Underscoring* the central role of international digital learning and collaboration platforms, often with virtual technologies, for learning, networking and co-creation,

(14) *Aware* that digitalization is not a goal in itself, but an enabler and an accelerator to effectively achieve all 17 SDGs,

(15) *Noting* that digitalization brings the risk of new disruptions and even higher inequalities due to the digital divide, and expressing determination to tackle those risks,

(16) *Stressing* that the shift to a circular economy would allow countries to reap the benefits of industrialization, increase well-being and reduce vulnerability to resource price and environmental shocks, without depleting stocks of finite natural resources and contributing to environmental degradation,

(17) *Underlining* that the implementation of the circular-economy principles in key sectors could play a critical role in reducing greenhouse gas emissions and successfully addressing climate change,

(18) *Noting* that the demand for products driving unsustainable material and energy consumption can be substituted to a certain extent by services,

(19) *Bearing in mind* that achieving resource efficiency and transitioning towards a circular economy requires inter-agency coordination to align policies in diverse sectors – such as trade, education and finance – as part of the resource efficiency agenda, and that creating consumer demand for resource-efficient products can be a challenge, as environmentally sustainable products may not be easily available, affordable, user-friendly or functional and attractive to consumers, especially at the early stages of their development,

(20) *Acknowledging* the potential of digitalization to strengthen the circular economy, and stressing that circular and sustainability principles should be at the heart of digitalization,

(21) *Noting* that digitalization and the circular economy currently have the following "bridging technologies": the internet of things, artificial intelligence, big data, 3D printing, augmented reality and blockchain,

(22) *Recognizing* that the circular economy and digitalization are essential to achieve the SDGs within planetary boundaries and that it is crucial to control the ever-expanding consumption of natural resources and to expand the use of secondary resources, as well as to aim for increased use of a service-based economy,

(23) *Recognizing also* that the circular economy and digitalization contribute to equitable economic growth and enable women's economic empowerment and youth-led collective action,

(24) *Stressing* that a successful transition to a circular economy and a digital development policy requires ambition, political will and a fundamental change of vision at all levels, which go far beyond the standard digital and environmental political agendas,

(25) *Emphasizing* that mainstreaming digitalization and the circular economy in order to achieve the SDGs requires a systemic national approach, with the participation of all sectors of society – government and parliament, local authorities, private sector, civil society, scientific organizations and citizens – as well as enhanced international cooperation,

1. *Invites* parliaments, as part of their efforts to achieve the SDGs, to give digitalization and the circular economy more prominence on the political agenda;

2. *Calls on* parliaments to promote national, regional and international public policies and strategies that focus on mainstreaming digitalization and circular-economy principles and measures, and to adopt the appropriate legal framework for their implementation;

3. *Urges* parliaments to promote adequate regulatory frameworks, including economic and financial incentives, with a view to enabling circular-economy models to deliver sustainable products and services that are both scalable and competitive in terms of price, quality and convenience, thus facilitating the shift towards responsible consumption and production;

4. *Calls on* parliaments and governments to identify synergies between the circular economy and existing national plans, and to undertake an assessment of the scale of opportunity in transitioning to the circular economy across key sectors of the economy;

5. *Also calls on* parliaments to adopt legislation that addresses food waste and loss at every phase and level of the food supply chain, and to stimulate the use of new technologies for the creation of an integrated agricultural and food system whereby food utilization is optimized and loss and waste of resources are minimized;

6. *Urges* parliaments to support policies that encourage resource recycling, the control of primary material consumption, and the utilization of abundant resources to facilitate sustainable resource management, and invites them to encourage new business and service models that are not dependent on mass consumption of primary materials;

7. *Requests* parliaments to ensure that the functioning of all public institutions, central and local, takes a more holistic approach to sustainability, while incorporating both digital and circular-economy principles, including the adoption of innovative sustainable public procurement legislative frameworks;

8. *Invites* parliaments to encourage international policy coordination and harmonization of standards, regulations and policies for the circular economy;

9. *Calls on* parliaments to create an environment conducive to the development and application of digital solutions, such as the internet of things, artificial intelligence and blockchain, aimed at maximizing the potential of the circular economy;

10. *Also calls on* parliaments, as part of efforts to create an enabling environment for digitalization and the circular economy, to place special emphasis on data policies and common data architecture;

11. *Invites* parliaments to encourage research and development and knowledge-sharing for the uptake, upscaling and replication of innovative business practices based on digitalization and the circular economy;

12. *Also invites* parliaments to encourage the implementation of stakeholder platforms to increase awareness among countries, national authorities, academics and businesses about the interlinkages between digitalization and the circular economy;

13. *Calls on* parliaments to ensure that national development agencies mainstream digitalization and circular-economy models into their capacity-building and financial and technical assistance programmes aimed at promoting responsible consumption and production patterns;

14. *Invites* parliaments to create an enabling environment for citizens' access to digitally enabled solutions, and to implement incentives for the private sector to design more circular products and use secondary raw materials;

15. *Also invites* parliaments and governments to allocate appropriate financial resources to encourage the development of both digital and circular-economy business models, while specifically empowering young and women entrepreneurs;

16. *Encourages* parliaments to support efforts by regional and local institutions to foster urban sustainability through the development of inclusive, safe, resilient and sustainable smart cities that digitally optimize communication, transport, energy and the environment, according to circular-economy and digitalization principles;

17. *Emphasizes* the urgent need to work towards a circular built environment by adopting building practices that minimize the use of raw materials to decrease emissions, by increasing the recovery rate of construction and demolition waste, and by improving the energy efficiency and extending the lifespan of existing buildings;

18. *Calls on* parliaments to integrate circular-economy models into the national response to climate change, and invites them to ensure that climate change policies and strategies include measures to optimize the utility of products by maximizing their use and extending their lifespan and to enhance recycling (using waste as a resource), while promoting a circular design that reduces material consumption and uses lower-carbon alternatives;

19. *Invites* parliaments to support the adoption of sound environmental and social standards for the extractive industries, and of standards and policy frameworks that guarantee the sustainable recycling of secondary materials;

20. *Requests* parliaments to see to it that governments invest in adequate digital infrastructure for internet coverage, connectivity and cybersecurity in order to enable the circular economy and D4D to reach their full potential;

21. *Invites* parliaments to help find financing for new business ideas based on the circular economy and digitalization in order to transform them into successful business models, to promote the reframing and redefining of business models where necessary, and to change the mindset from product-oriented business towards service models;

22. *Calls on* parliaments to stimulate national and international networking and collaboration between schools and relevant stakeholders (e.g. companies, NGOs and international organizations) to find digital solutions to challenges related to the circular economy, for example by encouraging co-creation through competitions and hackathons;

23. *Invites* parliaments to ensure that efforts to accelerate the transition to digitalization and the circular economy address potential risks, such as increasing materials and energy use, increasing greenhouse gas emissions, deepening the digital gap among and within countries, and increasing the environmental footprint of the IT industry, as well as the transition's negative consequences in terms of security and human health;

24. *Calls on* the IPU and its Member Parliaments to enhance cooperation with other organizations in order to gather evidence on the circular economy, the environment and digitalization, to map the interplay between them and to promote standard-setting;

25. *Invites* parliaments to support the use of standardized, comparable and high-quality digital data which is properly mined, investigated and managed;

26. *Requests* parliaments to "de-ideologize" the discussion on data sharing by distinguishing between different types of data and to establish fair and functional data regulation based on common sense by securing fair access to data, as well as fair protection of data according to the European Union's General Data Protection Regulation, intellectual property rights and other relevant legal frameworks;

27. *Encourages* parliaments and governments to engage in dialogue with stakeholders (e.g. civil society, companies and administrations) in order to increase their awareness of the importance of providing open data and turn them into active participants of the data economy and co-creators of knowledge when legally possible;

28. *Calls on* parliaments to envisage measures aimed at tackling people's lack of basic digital skills and e-literacy, and at increasing the number of IT, artificial intelligence, blockchain and other digital professionals, as a means to accelerate the digital transition;

29. *Calls on* governments to integrate digital skills and a circular way of life in education at the earliest possible stage;

30. *Invites* parliaments to exchange information and best practices and implement capacity-building programmes with a view to increasing awareness and knowledge among parliamentarians about the interplay between digitalization and the circular economy, and its potential in achieving the SDGs, particularly responsible consumption and production;

31. *Requests* the IPU and its Member Parliaments to work towards mainstreaming digital solutions and circular-economy models in national policies and international cooperation for sustainable development, as a means to effectively achieve the SDGs by 2030.